

خطة بحث مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون
الرقمي

بعنوان

حجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي دراسة مقارنة بين النظام السعودي والفرنسي

إعداد الطالب: صالح علي الراجح

الرقم الجامعي: ٢٥٣٠٠١٠٦٨

الكلية: العلوم الإنسانية

التخصص: ماجستير القانون الرقمي

تاريخ التقديم: ٢٠٢٦

مقدمة البحث

شهد العالم في السنوات الأخيرة تقدمًا تكنولوجيًا متسارعًا وثورة رقمية غير مسبوقة، نتج عنها العديد من المنافع في مختلف المجالات، مثل البحوث العلمية، والتوثيق، وتخزين المعلومات، وسهولة الوصول إليها. وقد أدى هذا التطور إلى إحداث تغيرات جذرية في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك المجال الإجرامي، حيث ظهرت وسائل وأساليب جديدة لارتكاب الجرائم، وبرزت أنواع حديثة من الجرائم المرتبطة باستخدام التقنيات الرقمية.

وفي ضوء هذا التطور، أصبح لزامًا على الجهات المختصة مواكبة هذا التطور التكنولوجي لمواجهة الجرائم الحديثة والتصدي لمرتكبيها، إذ أسهم التقدم التقني بشكل كبير في مساعدة جهات التحقيق في كشف الجرائم وتحديد مرتكبيها والحد من انتشارها. ويتطلب ذلك وجود أنظمة وقوانين قادرة على مواكبة هذا التطور العلمي والتكنولوجي بما يضمن إثبات حقيقة الجرائم المرتكبة. وقد أفرز هذا التطور العديد من التحديات القانونية، من أبرزها مدى موثوقية الأدلة الرقمية وحجيتها في الإثبات الجنائي، ومدى إمكانية قبولها أمام المحاكم، وضمان سلامتها من العبث أو التلاعب بها. حيث أصبحت الأدلة الرقمية من الركائز الأساسية في عملية الإثبات الجنائي، لاسيما في ظل التطورات التقنية المتسارعة، إذ تؤدي دورًا محوريًا في إثبات وقوع الجريمة وتحديد المسؤولين عنها.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الإطار النظامي المنظم لحجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي، وذلك من خلال دراسة مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي، بهدف بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، والاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الممارسات القضائية المتعلقة بالأدلة الرقمية.

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بدراسة الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي، نتيجة الانتشار الكبير للجرائم الإلكترونية وتعدد طرق ارتكابها، مما جعل الحاجة ماسة لفهم حجية هذه الأدلة والضوابط القانونية لقبولها أمام القضاء. وقد تناولت العديد من الدراسات والرسائل الجامعية هذا الموضوع من زوايا مختلفة، سواء من حيث طبيعة الأدلة الرقمية أو شروط قبولها في الإثبات الجنائي.

1. رسالة ماجستير بعنوان "الأدلة الرقمية وحجيتها في الإثبات الجنائي - دراسة مقارنة" (جامعة الشرق الأوسط، 2020)

حيث تناولت الدراسة مفهوم الأدلة الرقمية وأهميتها في الكشف عن الجرائم المعلوماتية، كما ناقشت الشروط القانونية لقبولها أمام القضاء، إلا أنها اقتصرَت على دراسة نطاق محدد دون التوسع في المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة

2. رسالة ماجستير بعنوان "حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي" (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2019)

ركزت الدراسة على آليات جمع الأدلة الرقمية وحفظها، إضافة إلى بيان الضوابط القانونية المتعلقة بقبولها أمام القضاء، كما تناولت بعض الإشكالات العملية التي تواجه جهات التحقيق عند التعامل مع هذا النوع من الأدلة

3. رسالة ماجستير بعنوان "الأدلة الإلكترونية في الإثبات الجنائي" (جامعة القاهرة، 2021)

تناولت هذه الدراسة أنواع الأدلة الرقمية في الجرائم المعلوماتية، وناقشت أهميتها في الإثبات الجنائي، مع تقديم مقترحات لتطوير التشريعات المحلية لمواكبة التطور التقني.

4. مقال علمي بعنوان "حجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي" (مجلة الدراسات القانونية، 2018)

قدم هذا المقال تصنيفًا للأدلة الرقمية وشرح مدى تأثيرها على القضاء، وركز على تحليل القوانين المحلية والإجراءات القضائية المتعلقة بالأدلة الإلكترونية.

5. مقال علمي بعنوان "الدليل الرقمي في الجرائم المعلوماتية" (مجلة جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2017)

ناقش المقال الضوابط القانونية لقبول الأدلة الرقمية والتحديات المرتبطة بالتلاعب بها، مع تقديم مقارنة جزئية بين تجارب بعض الدول العربية.

خلاصة الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الأدلة الرقمية وحجيتها في الإثبات الجنائي، إلا أن معظمها اقتصرَت على دراسة نظام قانوني واحد أو لم تقم بمقارنة شاملة بين الأنظمة. وعليه، فإن هذه الدراسة تسعى إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال مقارنة النظام السعودي والقانون الفرنسي، بهدف بيان أوجه الاتفاق والاختلاف والاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الممارسات القضائية المتعلقة بالأدلة الرقمية

مشكلة البحث

أدى التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار الوسائل الرقمية إلى ظهور أنماط جديدة من الجرائم تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى بروز الأدلة الرقمية كوسيلة رئيسية في الإثبات الجنائي وأدى إلى اعتماد متزايد عليها. إلا أن هذه الأدلة تثير العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بمدى حجيتها أمام القضاء، وضوابط الحصول عليها، وضمان سلامتها من التلاعب أو التغيير، وهو ما يثير تساؤلات حول مدى كفاية القواعد القانونية المنظمة لها، خاصة عند المقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة مثل النظام السعودي والقانون الفرنسي.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:
ما مدى حجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي، وما الضوابط القانونية لقبولها في النظام السعودي والفرنسي؟

مصطلحات الدراسة:

- الأدلة الرقمية:
هي البيانات أو المعلومات المخزنة أو المنقولة عبر وسائل إلكترونية، والتي يمكن الاستناد إليها قانونيًا لإثبات وقوع الجريمة أو تحديد مرتكبها أمام القضاء.
- الإثبات الجنائي:
هو إقامة الدليل أمام المحكمة لإثبات وقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم وفقًا للإجراءات والضوابط النظامية.
- الجرائم المعلوماتية:
هي الأفعال غير المشروعة التي تُرتكب باستخدام الحاسب الآلي أو الشبكات المعلوماتية أو الوسائل التقنية، أو التي تستهدف الأنظمة المعلوماتية وبياناتها.
- حجية الدليل:
هي القوة القانونية التي يتمتع بها الدليل في التأثير على اقتناع القاضي بثبوت الواقعة محل النزاع.
- الدليل الإلكتروني:
هو أحد صور الأدلة الرقمية ويتمثل في البيانات أو الرسائل أو السجلات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في الإثبات الجنائي

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- الإسهام في إثراء المكتبة القانونية العربية بدراسة تحليلية حول موضوع حديث ومتجدد.
- بيان مفهوم الأدلة الرقمية وطبيعتها القانونية في الإثبات الجنائي.
- تحديد الشروط والضوابط اللازمة لقبول الأدلة الرقمية أمام القضاء.
- تحليل التحديات المتعلقة بجمع الأدلة الرقمية وحفظها.
- إجراء مقارنة بين النظام السعودي والقانون الفرنسي في تنظيم حجية الأدلة الرقمية.
- إبراز القيمة الإثباتية للأدلة الرقمية في الجرائم المعلوماتية .
- اقتراح بعض التوصيات التي تسهم في تطوير التنظيم القانوني للأدلة الرقمية.

أهمية البحث

الأهمية العلمية:

- إبراز الدور المتزايد للأدلة الرقمية في الإثبات
- إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالأدلة الرقمية
- توضيح الإطار القانوني المنظم للأدلة الرقمية في الأنظمة المقارنة

الأهمية العملية:

- إفادة الجهات القضائية وجهات التحقيق في التعامل مع الأدلة الرقمية
- الإسهام في تطوير الممارسات القانونية المرتبطة بالتحقيق في الجرائم الرقمية
- المساهمة في وضع ضوابط واضحة لقبول الأدلة الرقمية أمام القضاء

منهجية البحث

يعتمد البحث على عدد من المناهج العلمية، من أبرزها:

- المنهج الوصفي:** لعرض المفاهيم الأساسية وخصائص الأدلة الرقمية.
- المنهج التحليلي:** لتحليل النصوص التشريعية والقضائية المتعلقة بالأدلة الرقمية.
- المنهج المقارن:** لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والقانون الفرنسي.

حدود البحث

الحدود الموضوعية:
تقتصر الدراسة على بيان حجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي.

الحدود المكانية:
تقتصر المقارنة على النظام السعودي والقانون الفرنسي.

الحدود الزمنية:
تركز الدراسة على التشريعات والأنظمة المعمول بها حتى عام ٢٠٢٦.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي

المبحث الأول: مفهوم الأدلة الرقمية وطبيعتها القانونية

المبحث الثاني: خصائص الأدلة الرقمية وأنواعها .

المبحث الثالث: أهمية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي

الفصل الثاني: التنظيم النظامي لحجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي

المبحث الأول: حجية الأدلة الرقمية في النظام السعودي.

المبحث الثاني: حجية الأدلة الرقمية في النظام الفرنسي.

المبحث الثالث: أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظام السعودي والقانون الفرنسي .

الفصل الثالث: الضوابط القانونية والتحديات العملية للأدلة الرقمية

المبحث الأول: شروط وضوابط قبول الأدلة الرقمية أمام القضاء.

المبحث الثاني: الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية وحفظها.

المبحث الثالث: التحديات القانونية والعملية المرتبطة بالأدلة الرقمية.